قالت مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا غورغيفا، إن اتساع رقعة الصراع في الشرق الأوسط قد يؤدي إلى تفاقم الأضرار الاقتصادية على المستوى العالمي. وأشارت إلى أن الصراع يؤثر على السياحة في الدول المجاورة، مضيفة ان الصندوق يراقب التأثيرات المالية عن كثب.

وأكدت مديرة الصندوق أن تأثير الصراع في الشرق الأوسط على المستوى العالمي يتجلى في ارتفاع تكاليف الشحن وانخفاض حجم المرور عبر البحر الأحمر.

وأضافت، في كلمة ألقتها في المنتدى المالي العربي، أن صندوق النقد الدولي سينشر وثيقة أمس، تظهر أن الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة يمكن أن يوفر 336 مليار دولار في منطقة الشرق الأوسط، ما يعادل اقتصادي العراق وليبيا مجتمعين.

في حين أن حالة عدم اليقين لاتزال مرتفعة، بسبب التطورات المأساوية بين إسرائيل وغزة، إلا أن غورغيفا أكثر ثقة بعض الشيء بشأن التوقعات الاقتصادية. «لقد كان الاقتصاد العالمي مرنا بشكل مدهش، ومع انخفاض التضخم بشكل مطرد، فإننا نستعد لهبوط ناعم في عام 2024».

وأضافت: «لاتزال آفاق النمو على المدى المتوسط هزيلة عند نحو 3%، مقارنة بالمتوسط التاريخي المسجل في عقود ما قبل الجائحة والذي بلغ نحو 3.8%. إن آفاق تعزيز النمو تطغى عليها أسعار الفائدة التي لاتزال مرتفعة والحاجة إلى استعادة الاستدامة المالية بعد سنوات من زيادة الإنفاق العام».

ومن الممكن أن تنيرها التطورات التكنولوجية مثل التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي، ولكن «فقط إذا كنا مستعدين لها. ويظهر تحليلنا أنه مع تعرض ما يقرب من 40% من الوظائف للذكاء الاصطناعي – على مستوى العالم وفي العالم العربي – نجد أن العديد من البلدان غير مستعدة لحجم ونطاق التحول الاقتصادي الذي ستشهده».

وأشادت بالعمل التي أظهرتها بعض البلدان – مثل الإمارات العربية المتحدة – من خلال تعزيز قدرتها على الاستفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي، لكن البلدان التي تفتقر إلى البنية التحتية والقوى العاملة الماهرة اللازمة لتسخير هذه التكنولوجيا يمكن أن تتخلف أكثر عن غيرها».

وبالانتقال إلى الآفاق المباشرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتوقع الصندوق أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.9% هذا العام – وهو أعلى من العام الماضي، ولكنه لا يزال أقل من توقعاتنا لشهر أكتوبر.

ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التخفيضات قصيرة الأجل في إنتاج النفط، والصراع بين غزة وإسرائيل، والسياسات النقدية المتشددة، التي لاتزال هناك حاجة إليها. ومن بين المصدرين، يعد بطء النمو خارج قطاع النفط والغاز عاملا آخر، وسوف يصبح تراجع الطلب على النفط بمثابة رياح معاكسة متزايدة على المدى المتوسط. وفي الوقت نفسه، فإن مستوردي الطاقة الصافيين يعوقهم ارتفاع مستويات الديون والاقتراض بشكل تاريخي، ومحدودية الوصول إلى التمويل الخارجي.

اقتصاديا، كان تأثير الصراع مدمرا في غزة، حيث انخفض النشاط بنسبة 80% في الفترة من أكتوبر حتى ديسمبر مقارنة بالعام السابق – بينما يبلغ الانخفاض في الضفة الغربية، عند 22%.

وبالنظر إلى المنطقة المجاورة مباشرة، فإن الصراع يؤثر على السياحة، التي تمثل شريان الحياة بالنسبة للكثيرين. ونحن نراقب عن كثب التأثيرات المالية، التي يمكن رؤيتها في مجالات مثل زيادة الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي والدفاع.

وفي جميع أنحاء المنطقة وخارجها، يظهر التأثير من خلال ارتفاع تكاليف الشحن وانخفاض أحجام العبور في البحر الأحمر – حيث انخفضت بنسبة تزيد على 40% هذا العام وفقا لبيانات « «PortWatchالتابعة للصندوق.

«وهذا يؤدي إلى تفاقم التحديات التي تواجهها الاقتصادات التي لاتزال تتعافى من الصدمات السابقة. وكلما طال أمد القتال، زادت مخاطر اتساع نطاق الصراع، مما يؤدي إلى تفاقم الضرر الاقتصادي».

وأكدت غورغيفا أن العالم العربي قادر على زرع بذور مستقبل أفضل وأكثر استقرارا في ظل هذه الظروف الصعبة. ويمكنه تلبية احتياجات إعادة الإعمار المقبلة، وتعزيز القدرة على الصمود، وخلق الفرص التي يطلبها عدد متزايد من السكان.

وأكدت غورغيفا لـ «العربية «Businessأن حالة عدم اليقين لاتزال مرتفعة بسبب التطورات المأساوية بين إسرائيل وغزة، مضيفة أن آفاق النمو على المدى المتوسط لاتزال هزيلة عند نحو 3%، مقارنة بالمتوسط التاريخي المسجل في عقود ما قبل الجائحة والذي بلغ نحو 3.8%.

وتابعت: ما نتوقعه في المنطقة هو نمو أقل لهذا العام عما توقعناه في أكتوبر من العام الماضي. وأحد أسباب ذلك هو انخفاض إنتاج النفط.

من جهة أخرى، أشارت غورغيفا إلى أن السياحة في السعودية تتوسع بشكل جيد، مضيفة: كانت هناك فرصة لي أن أزور العلا، وهناك مجال كبير للسعودية للتوسع في مجال السياحة.

ويتوقع صندوق النقد نمو اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام الحالي 2024 بنسبة 2.9%، منخفضا عما توقعه الصندوق في أكتوبر.